



السلفيون وإيران.. القطيعة المقدسة



د. محمد توفيق

باحث بمركز نماء للبحوث والدراسات وعضو الجمعية الفلسفية المصرية

٢٠١٤/١٢/١٥

المحتويات

٢ مقدمة

٣ أولاً: الخلفية التاريخية

٤ ثانياً: ما بعد الربيع العربي

٨ ثالثاً: ما بعد انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣

٩ مستقبل العلاقة.. رؤية استشرافية

مُنْتَدَى الْعُلَاقَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأُولِيَّةِ 



مقدمة

رسمت حقبة مابعد ثورات الربيع العربي شكلاً جديداً للحراك السياسي والثقافي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، بينما برز دور الفاعلين من غير الدول^١ في إنجاح وتوجيه ثورات الربيع العربي، وخاصة مصر، قبيل انتكاسة الثورة بانقلاب الثالث من يوليو، ولذا فإنه لم يعد من الممكن تحليل الظواهر والأوضاع السياسية في الإقليم دونما اعتبار لهذه الفواعل. ولكن نظراً لتشابك العلاقات وتداخل التأثيرات بين المستويات المختلفة لهذه الفواعل وغيرها، فإن التركيز هنا سينصب على النظر في علاقات الفواعل "الإسلامية" من غير الدول، بأحد أهم وأبرز الفاعلين من الدول في الإقليم وهي إيران^٢.

ونظراً لانتقال القوى الإسلامية في دول الربيع العربي من هامش المعادلة السياسية إلى مركزها^٣، الأمر الذي دفع الكثيرين لمحاولة استكناه حقائق هذه القوى وتفاعلاتها، وكذا قياس أوزانها السياسية النسبية، وقدراتها، وعلاقاتها الداخلية والإقليمية، كل ذلك يستجلب بلا شك جملة من السؤالات والمطارحات البحثية المتعلقة بهذه الظاهرة السوسيو- سياسية الحادثة.

بيد أنه من المعلوم أن مستويات الفاعلين الإسلاميين لا يمكن التعامل معها كوحدة واحدة، نظراً لاختلافها في بعض الرؤى والأهداف المرحلية، وبالتالي شكل وطبيعة الممارسات السياسية. ولذا فإننا معنيون هنا بتيار أساسي داخل الحالة الإسلامية وهو التيار السلفي في مصر.

هنا تبرز الإشكالية البحثية المجادل عنها في هذي السطور، حيث التساؤل: ما هي حقيقة العلاقة، وجوداً وعدمًا، شكلاً وموضوعاً، بين التيار السلفي - في مصر تحديداً - وإيران؟، وذلك تبعاً لتقسيم زمني يبدأ بسرد الخلفية التاريخية لهذه العلاقة، ثم يتبين الوضع الآني لها، ويختم باستنطاق الأدوات التحليلية والمرتكزات العقلية لاستشراف تصور مستقبلي للمسارات والمآلات المتوقعة لهذه العلاقات. ومما يشار إليه هنا أننا سنولي اهتماماً باتجاه العلاقة من السلفيين تجاه النظام الإيراني، مع إشارات لشكل العلاقة في اتجاهها العكسي.



أولاً: الخلفية التاريخية

حقبة عبد الناصر

مثل التيار السلفي في الحقبة الناصرية "جماعة أنصار السنة المحمدية"، والتي اعتبرت امتداداً للصحوة الوهابية في بلاد الحجاز، وكان من نشاط الشيخ محمد حامد الفقي - مؤسس الجماعة - وعبد الرحمن الوكيل وأحمد شاكر أثر واضح في نشر كتب ابن تيمية وابن القيم، كما أن تواصل الفقي مع رموز الدعوة في السعودية، ومساعدتهم في نشر كتب العقيدة السلفية؛ كان عاملاً فاعلاً في قوة وتأثير الرموز السلفية في مصر.

والمعلوم في أدبيات الفكر السلفي بعامة، هو القطيعة شبه التامة مع جل المذاهب الشيعية. وعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية الإيرانية لم تكن قد قامت بعد؛ إلا أنه كانت ومازالت من الثوابت العقيدية المستقرة في الفكر السلفي؛ الموقف الصلب تجاه المذهب الشيعي. وقد برزت مجهودات الشيخ محب الدين الخطيب في التصدي لمحاولات التقارب بين الشيعة والسنة، حيث قام بتحقيق كتاب "المنتقى من منهاج الاعتدال" للإمام الذهبي، وهو مختصر لكتاب "منهاج السنة النبوية" لشيخ الإسلام ابن تيمية، كما ألف رسالته الشهيرة "الخطوط العريضة التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية"، والتي نقد فيها دار التقريب - التي سعى في تأسيسها حسن البنا - وتتبع فيها جل إشكاليات المذهب الشيعي الاثني عشري.

حقبة السادات

لم يطرأ على النسق الفكري/العقدي السلفي أية مستجدات تجاه الشيعة/إيران، فبالإضافة لجماعة أنصار السنة كانت المدرسة السلفية بالإسكندرية كياناً وليداً داخل السلفية المصرية آنذاك، وظلت قضية الموقف الصارم من الشيعة ثابتاً من ثوابت الفكر السلفي^٤، الأمر الذي يشير بوضوح لاستمرار القطيعة العلاقاتية بينهما.

حقبة مبارك

تطورت خريطة الكيانات السلفية في الحقبة المباركية عن تلك التي كانت في الحقتين السابقتين، وبرزت مجموعات سلفية جديدة كسلفية القاهرة^٥ وسلفية حلوان^٦ وسلفية دمنهور^٧ والسلفية المدخلية/الجامية^٨، بالإضافة للدعوة السلفية بالإسكندرية وجماعة أنصار السنة.

وكما أسلفنا؛ فإن الفكر السلفي يعتبر الموقف العقدي من الشيعة ثابتاً من ثوابت الفكر والمنهج، وهي القضية التي لم تُتجاوز من قبل السلفيين في مصر، بغض النظر عن سياسات النظام المباركي تجاه إيران.

ثانياً: ما بعد الربيع العربي

أنتج الصعود الإسلامي في حقبة ما بعد ثورات الربيع العربي جملة من التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وباتت مصر بين خيارين إقليميين، إما أن تكون مكملة لمحور إيران - تركيا - مصر، ذلك المثلث الإقليمي الذي غابت عنه مصر لفترات طويلة؛ وإما أن تكون منطقة نزاع وتأثر فقط دون تأثير من قبل القوى الإقليمية الصاعدة المتمثلة أيضاً في إيران وتركيا.

ولأن السياسة الخارجية لمصر كانت عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير تدار بنفس النهج المباركي، حيث كان جهاز المخابرات العامة هو الفاعل الرئيسي في إدارة ملفات السياسة الخارجية^٩، وبالتالي لم يكن من جديد في مسارات السياسة الخارجية المصرية، بل زادت الأعباء على ذات الجهاز للوقوف أمام الهجمة المخابراتية الخارجية تجاه الدولة المصرية^{١٠}؛ وأياً ما كان من تخبط سياسي أنتجته سياسات المجلس العسكري في المرحلة الإنتقالية، إلا أنها لم تغير كثيراً في السياسة الخارجية المصرية، باستثناء دخول جماعة الإخوان في المعادلة السياسية المكونة من الإدارة الأمريكية والمجلس العسكري الحاكم وقتها والإخوان، حيث بات من المؤكد أن السماح بالصعود الإخواني للمنافسة على كرسي الرئاسة ثم الفوز به، وبالتالي دخول الجماعة بقوة في تلك المعادلة، استلزم تفاهات وتعهدات من جانب الجماعة للإدارة الأمريكية تتعلق بملف إسرائيل ومعاهدة السلام، كما استلزم أيضاً تطمينات للمؤسسة العسكرية المصرية^{١١}.

ومنذ تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، والسياسة الخارجية المصرية في مرحلة إعادة التشكل والإحياء، فالواقع الاقتصادي المتأزم وجه قبلة السياسة الخارجية نحو النفط الخليجي، كما أن "العمق الاستراتيجي"^{١٢} التركي كان أحد أطواق النجاة الأمانة بالنسبة للإخوان في مصر.

وعند النظر في العلاقات المصرية – الإيرانية في ظل رئاسة الدكتور مرسي، فإننا نقف على المواقف السياسية التي تفيد في قراءة طبيعة العلاقة ومدلولاتها، وهي تشمل أربعة مواقف بارزة:

الزيارة الأولى لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى في سبتمبر الماضي للمشاركة في اجتماعات "الرباعية"، مع السعودية وتركيا والقاهرة، لبحث سبل حل الأزمة السورية.

أول زيارة لرئيس مصري لطهران منذ ثلاثة عقود، وذلك في أغسطس ٢٠١٢م ضمن فعاليات "مؤتمر قمة دول عدم الانحياز" بطهران.

الزيارة الثانية لوزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحى" للقاهرة في ٩ يناير ٢٠١٣م. زيارة الرئيس الإيراني أحمددي نجاد للقاهرة في الخامس من فبراير من العام الحالي، وذلك ضمن اجتماعات "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي عقدت بالقاهرة.

وبالنظر في حيثيات وتبعات هذه الزيارات نراها تتركز صوب مصطلحتين أساسيتين، الأولى: هي محاولة جماعة الإخوان التأثير بقوة في المشهد السوري، وذلك بلعب دور سياسي بالتفاوض مع إيران التي تمثل الداعم الأساسي للنظام السوري، والثانية: استخدام ورقة توسيع نطاق العلاقات مع إيران كعامل ضغط على بعض دول الخليج^{١٣}، هذا على المستوى السياسي؛ أما على المستوى الديني/العقدي؛ فقد مارست الرموز السلفية ضغوطاً على الرئيس مرسي للعدول عن أية مظاهر تقارب سياسي وثقافي مع إيران/الشيعة، وهو الذي ظهر في الزيارة الأولى التي شدد فيها مرسي على معالم المذهب السني وفوارقه المائزة عن المذهب الشيعي^{١٤}، كما أنه أخرج المضيف الإيراني^{١٥} بطرح القضية السورية والتشديد على زوال شرعية نظام الأسد – الحليف لإيران -، وهي الأمور التي قوبلت باستحسان وارتياح الكثيرين من الإسلاميين بعامة، والتيار السلفي بخاصة.

أما زيارتنا وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحى" للقاهرة، واللتان لم تكونا ذاتا أهداف واضحة إلا من حديث حول الأزمة السورية^{١٦} - كما سَوَّقَ لهما -، فيمكن اعتبارهما ضمن محاولات إحياء العلاقات المصرية الإيرانية، كما أنهما لم تخلوا من تلوينات إيرانية ومصرية/إخوانية لدول الخليج.

وجاءت زيارة الرئيس الإيراني نجاد للقاهرة لتحدث حالة من الجدل بين الكثيرين حول مغزى الزيارة وأسبابها، على الرغم من أنها جاءت ضمن اجتماعات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أن الوفد الإيراني اتخذ مساراً مختلفاً في هذه الرحلة، حيث افتتح زيارته بزيارة مرقد رأس السيد الحسين - رضي الله عنه -، وهو الأمر الذي له دلالاته ومعانيه في المعتقد الشيعي، ثم أتبعها بزيارة شيخ الأزهر، حيث سارت هذه الزيارة في سياق سياسي أحسن توظيفه من قبل مرسي - حسبما أزعج -، وهنا عالج الرئيس مرسي منسوب الخطاب الديني المرتفع - والذي أخذ عليه في أكثر من مرة - الذي تضمن كلمته في مؤتمر دول عدم الانحياز بطهران، وأسس لمبدأ "توزيع الاختصاصات" - على مستوى الممارسة السياسية - في زيارة نجاد، حيث خص المؤسسة الدينية الرسمية في البلاد - المتمثلة في الأزهر الشريف وقياداته - لتثبيت المواقف الدينية تجاه الشيعة والتشيع، حيث التحذير من المد الشيعي، والتنبيه على أوضاع السنة في إيران، وهو الأمر الذي يدل على حصول نضوج في الممارسة الرئاسية/الإخوانية.

بينما راح الخطاب السلفي يطلق التحذيرات والانتقادات الحادة تجاه الزيارة برمتها^{١٧}، وانطلقت تصريحات القيادات والمتحدثين الإعلاميين ترفض الزيارة جملة وتفصيلاً، لكن هذا الرفض كان على درجات متفاوتة تبعاً لقرب الفصيل السلفي من الإخوان وبعده عنه، حيث كانت "الدعوة السلفية" هي من تبنت أشد الدرجات رفضاً ونقداً لسياسات الرئاسة/الإخوان "المتساهلة" - حسب زعمهم - تجاه إيران، حيث انبنت مرتكزات نقدهم على جملة من الأسباب منها^{١٨}:

أن المشروع الإيراني مشروع طائفي ينشر المذهب الجعفري الاثنيعشري كما ينص على ذلك دستور البلاد، فالمذهبية الطائفية تمثلت لديهم في قهر أهل السنة والجماعة بالقتل والسجن وكل ما تتخيله من انتهاكات لحقوق الإنسان.



أن إيران لم تدفع لمصر مساعدات اقتصادية دون سبب؛ وإنما من أجل التمكين لمذهبهم في مصر ومحاولة الاستظهار لبعض الطرق الصوفية المنحرفة في العقيدة والتي تغلو في بعض الصحابة وآل البيت، وربما وصل غلوهم إلى حد العبادة في بعض الأحيان.

إصرار الرئيس الإيراني على زيارة مسجد الحسين يؤكد عزم الشيعة المطالبة بتراث الدولة الفاطمية الباطلة التي أقامت هذا الأمر على غير أساس ديني، وما ذاك إلا للوصول لقلوب العامة من خلال فطرتهم وحبهم لآل البيت.

إشارة "نجاد" إلى الإمام المهدي المنتظر ودعاؤه له على التليفزيون أن يفرج الله كربته ويعجل خروجه، هي رسالة واضحة للشعب المصري ولأهل السنة في كل مكان أن هذا الكلام رد على كلمة الرئيس "مرسي" في إيران في أثناء انعقاد القمة السابقة التي تصدى فيها للتناول على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وصحبه الكرام.

الموقف الإيراني المؤيد لنظام بشار الأسد، والذي وصل لدرجة مشاركة عناصر من الحرس الثوري وحزب الله اللبناني لمنصرة النظام السوري.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل راحت الدعوة السلفية بقوتها التنظيمية - نسبياً - تجوب المحافظات المصرية مقيمة عدداً كبيراً من المؤتمرات الجماهيرية، وذلك تحت مسمى حملة "الشيعة هم العدو فاحذرهم"^{١٩}، حيث تناول رموز الدعوة السلفية فيما مناطق الخلاف العقائدي بين السنة والشيعة، ومدى خطورة المشروع الإيراني/الصفوي - حسب وصفهم - على مصر، كما حذروا من خطورة فتح الباب للسياحة الإيرانية في مصر، وسردوا جملة من المواقف التاريخية التي تعضد رؤيتهم تجاه الخطر الشيعي على مصر^{٢٠}. وصعدت الدعوة السلفية من منحنى المواجهة مع التقارب المصري الإيراني وذلك بالضغط على شيخ الأزهر لممارسة دور مما هو محايث لما يبغيه السلفيون عامة والدعوة السلفية بخاصة من تصد للمد الشيعي في مصر - على حد تعبيرهم -^{٢١}.

ويأتي موقف تيار السلفية العلمية المتمثل في "مجلس شورى العلماء"^{٢٢} مشابهاً في مضمون النقد والرفض لموقف الدعوة السلفية، وإن لم يكن له صورة منظمة كتلك التي للدعوة السلفية، حيث طبيعة النسق السلفي العلمي البعيد عن التنظيمات.

بينما كان موقف سلفية القاهرة برموزها، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وتيار الإصلاح/سلفية دمنهور، والجمهية السلفية، أقل حدة - شكلاً - تجاه سياسات الرئاسة مع إيران، حيث مثل قرب هذه الكيانات حركياً - عدا الجمهية السلفية - لجماعة الإخوان عاملاً رئيسياً في تخفيف حدة النقد والرفض، ولم يكن ذلك لتباين في الرؤية العقائدية بين التيارات السلفية المختلفة، لكنه نتاج خلاف في الرؤى السياسية والحركية المرحلية بين هذه التيارات.

أما على صعيد الجانب الإيراني/الشيوعي، فالقطيعة والعداوة "المقدسة/المؤدلجة" تبدو جلية واضحة كذلك، فالسلفيون موصوفون في أدبيات الشيعة بـ"النواصب"، وكذا يوصف الشيعة في أدبيات السلفيين بـ"الروافض"، وهو ما يمكن اعتباره معطى مؤثراً وبارزاً في عملية تقييم واستشراق ماهية العلاقة بين الطرفين. كما أنه هناك ثمة معطيات أخرى يمكن الارتكاز عليها في رسم حقيقة العلاقة:

خلو العاصمة "طهران" من مساجد سنية، والشكاوى المستمرة من قطاعات سنية واسعة داخل إيران من الممارسات المجحفة تجاههم^{٢٣}.
تصريحات "محمد رحيمي" نائب الرئيس الإيراني لملف العلاقات المصرية الإيرانية تجاه السلفيين في مصر، حيث يمكن اعتبارها تصعيداً في حدة القطيعة بين الطرفين^{٢٤}.

الدور الخليجي الممانع لأي تمدد إيراني في المنطقة، وذلك عبر أدلجة الصراع بين السنة والشيعة.

الحراك الشيعي في شبة الجزيرة العربية (البحرين - اليمن - القطيف).

الأدوار التي تمارس في تحريك الأزمة السورية، والتي لا تخلو من استخدام العامل المذهبي بشكل رئيسي في توجيه كل طرف لبوصلة الصراع تجاه مصالحه.

ثالثاً: ما بعد انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣

أعقب انقلاب الثالث من يوليو في مصر تغيرات جيوسياسية إقليمية حادة، تبعاً لتوقف المسار التغييرى الذي كان يرومه نظام الإخوان المسلمين في مصر، فقد ازدادت حاجة

مصر الاقتصادية لجاراتها الخليجية بشكل كبير، واتسعت هوة الخصومة مع تركيا، وكذا قطاع غزة، وهي الأمور التي استلزمت تبعية وارتباطاً بسياسات الدول المانحة. فقد صرح عبد الفتاح السيسي في أحد لقاءاته بتماهي وارتباط أمن الخليج بأمن مصر، وهو الأمر الذي يفهم في سياق السياسات والمواقف "الظاهرة" بعض دول الخليج تجاه الملف الإيراني ومشروعاته الإقليمية.

مع سخونة الملف السوري وتبلوره كحلبة مصارعة بين أطراف إقليمية ودولية؛ لم تتغير مواقف السلفيين في مصر تجاه سياسات إيران ودورها المعادي للثورة السورية، وبالفصائل الجهادية السنية بالتحديد، إلا أنه ثمة خريطة جديدة يعيد نظام الانقلاب تشكيلها للفضاء الديني في مصر، حيث تم تحجيم جل أصوات الإسلام غير الأزهرى الرسمي التابع للدولة جملة وتفصيلاً، وتحول الفضاء الدعوي في مصر إلى فضاء شبه مؤمم بالكامل، وهو ما أظهر انكماشاً وانحساراً واضحاً في القضايا التي كانت تصدر الخطاب السلفي، والتي كان من أبرزها قضية الخطر الشيعي الإيراني. ولأنه لم يبق من الصوت السلفي بعامه إلا رموز "الدعوة السلفية" وعدد قليل من الدعاة السلفيين المستقلين؛ فقد برزت آثار تأميم الفضاء الدعوي بشكل عام في خفوت النبرة العدائية تجاه إيران تبعاً لقلّة المساحات الدعوية المتاحة، بيد أن بيانات الدعوة السلفية ومواقفها الرسمية لم تزل تتبنى ذات التوجه القطيعة تجاه إيران.

مستقبل العلاقة.. رؤية استشرافية

شغلت البنية السوسيو- ثقافية للعقلين السلفي والشيعي مساحة واسعة من مرتكزات تحديد شكل ومضمون العلاقة بينهما، وبات دوماً من اللازم استصحاب القضايا العقائدية في صلب عملية ترسيم العلاقات السياسية لكليهما، الأمر الذي يعني لزوم حالة الاستقطاب الأيديولوجي بين الطرفين، وكذا ضعف المكون السياسي كمحدد لأية علاقات سياسية دولية – إيجابية أو سلبية – بين المحور الإيراني/ الشيعي والمحور السلفي المدعوم بالمصلحة الخليجية.

ومن الممكن الحديث عن شكل العلاقة المتوقعة بين السلفيين في مصر وإيران من خلال جملة من المعطيات؛ تتصدر قضية الاحتراب العقائدي فيها قمة هرم هذه المعطيات



المعيارية، حيث تبرز في القضية السورية حالة التقاتل الطائفي، وذلك من خلال ظهور الفاعل الإيراني (الحرس الثوري وحزب الله) من جانب، والفاعل السلفي الجهادي المتمثل في "تنظيم الدولة" و"جبهة النصرة" والمجموعات المحسوبة على فكر القاعدة في الجانب الآخر. يثوي خلف كلا الطرفين أيداء تمويلية برجماتية أخرى توظف الصراع صوب مصالحها السياسية الإقليمية عبر الرافعة الإثنية، ولا شك أن هذه الأطراف لا تدخر جهداً ولا تترك سبيلاً إلا وهي توظفه في خدمة ذات الخط، الأمر الذي يعني استحضار تجربة الجهاد الأفغاني وما صاحبها من توظيف استخباراتي أمريكي - عربي له ضد المصالح السوفيتية آنذاك. أعني أن الخبرات والتجارب السابقة في الاستخدام السياسي للخلاف العقائدي الديني بين الطوائف والتيارات والدول وتوجيهه لحسم وجني المصالح الإقليمية هو أمر مكرور ومعهود في سياسات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن المضمون العقائدي العدائي الذي يملأ أدبيات العقيدة عند السلفيين والشيعية بعضهم تجاه بعض يضفي قداسة ميثولوجية على هذا العدا، ما يعني صعوبة زعزعة هذا التصور الذي يتخذ صلابة شعبية بحكم ارتباطه بالدين. ولكنني أستطيع أن أزعم أن الجانب الإيراني أصبح أكثر نضوجاً من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية من منافسه السلفي، حيث البرجماتية السياسية والاقتصادية الواضحة من خلال تحالفاته الإقليمية مع روسيا والصين، وذلك بمساعدة آليات تأويلية للنص الديني تخدم هذا المسار. فعداوة إيران لأمريكا منبنية على أصل ديني تتوافر دواعيه في حليفتهما الإقليميتين روسيا والصين، الأمر الذي تجاوزه صانع القرار الديني والسياسي في إيران. كما أن النشاط الثقافي/التبشيري الواضح في آسيا وأفريقيا يدل على وعي الجانب الإيراني بأدوات القوة والدبلوماسية الناعمة وأثرها في موازين القوى الدولية، ويمكن القول أيضاً بأنه ثمة تصور وتخطيط استراتيجي إيراني لتحقيق هذه الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك اعتماداً على مقومات ذاتية نسبياً^{٢٥}.

بينما تقل في المقابل أوزان المقومات السابقة عند الجانب السلفي؛ فحداثة الممارسة السياسية في حقبة ما بعد الثورة - على الرغم من تطورها الحديث - وحضور المحتوى العدائي العقائدي الغالب في مقابل مساحات البرجماتية السياسية في الخطاب السلفي، وكذلك الدور الخليجي "السياسي" الذي يوظف لأغراض مصلحة من خلال حشد القوى

السلفية بشكل مباشر وغير مباشر ضد الحراك الإيراني/الشيوعي في المنطقة. جل ذلك يمثل عوامل سلبية في مستقبل العلاقة مع إيران. ويبدو أن رحلة وفد حزب النور الأوروبية الأمريكية التي سبقت الانقلاب بشهور؛ تمثل منحىً مهماً في نضوج الممارسة السياسية السلفية في مصر، والتي تعني أيضاً سعي الحزب لتكوين صورة حقيقية لنواة المشروع السياسي السلفي بعيداً عن الصورة المشوهة العالقة بأذهان الغرب بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما أن الدعوة السلفية في مصر – وبالتحديد خط الدكتور ياسر برهامي - تتبنى مساراً ندياً ومعارضاً للمشروع الإخواني، برزت تمثالاته في مسارات الدعوة والحزب منذ أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣م وحتى الآن. إلا أننا ينبغي أن ننوه بمواقف باقي التيارات السلفية في مصر، والتي وقفت مواقف مغايرة – غير مؤثرة حتى اللحظة – ضد الانقلاب؛ فقد اصطلقت جل التيارات السلفية الحركية الأخرى في مصر في صف ما سمي "تحالف دعم الشرعية" الذي يمثل الوجه الآخر لحراك الإخوان، كما اضطرت قياداتها للسفر خارج مصر في أعقاب فض اعتصامي "رابعة" و"النهضة"، وهو الأمر الذي لزم رصده لأن لا يُعامل مع التيار السلفي بقدر من التعميم، حيث يمكن اعتبار أن التيار السلفي في مصر يتفق في رفضه لأي صورة للتصالح مع الطرف الإيراني الشيوعي – وكذا العكس-، إلا أن عوامل القوة الناعمة والخشنة والذكية، والتأثير في القضايا الإقليمية، والانتشار الدعوي التبشيري، ودور الفاعلين الإقليميين؛ هي عوامل تجعل الكفة راجحة للطرف الإيراني حتى اللحظة، ولا تزال الأطراف السنية/السلفية تحاول تحصيل مستويات تضاهي الحراك الإيراني الشيوعي. بيد أن تقلبات الصراع الطائفي في سوريا والعراق، والحضور الإيراني في طرفي المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، واللبنانية (حزب الله)، وما يقابله من حضور خليجي/تركي في الأطراف السنية في سوريا والعراق؛ هي أمور تختزل الأبعاد العقائدية بشكل كبير في المضمون السياسي، ويبقيها في إطار أدوات الحشد والتجنيد وتأجيج الصراع ذي البعد السياسي البرجماتي المحض.

وباعتبار المعطيات السابقة؛ يمكن القول بأن القطيعة الحاصلة بين السلفيين والنظام الإيراني قد تبقى في تلك الحالة المتشنجة والحادة، ولا يمكن تصور حصول أية تطورات على المستوى العقدي والعلاقاتي إلا من جانب إيران، والتي قررنا أننا نتحرك بقدر عال من البرجماتية السياسية والاجتماعية المستصحبة للأبعاد العقائدية الخادمة^{٦٦}،



بينما يبقى المرتكز العقدي/الفرقي هو الحاكم والناظم لرؤية القطاع الأبرز من السلفيين لراهن وقابل العلاقة بالنظام السياسي الإيراني بصورته الشيعية الحالية.

^١ للمزيد انظر:

"Analyzing Non-State Actors in World Politics" by Gustaaf Geeraerts, Pole Paper series.

^٢ تعتبر الدولة – عند المدرسة الواقعية – هي الوحدة الرئيسية في تحليل العلاقات الإقليمية، بينما تغيب غالباً عن أدبيات الدراسات السياسية العربية دراسة تأثير الفاعلين من غير الدول في العلاقات الإقليمية والسياسات الخارجية، انظر: "أبعاد التحول في أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، إيمان أحمد رجب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧.

^٣ حتى بعد الانتكاسات الثورية التي تلاحق دول الربيع العربي، فلم يعد الإسلاميون على هامش المعادلات السياسية بالرغم منالضغوط التي صاحبت انقلابات العسكر أو الفاعلين من الدولة العميقة وبقايا الأنظمة المخلوعة.

^٤ واضحة هي مواقف رموز المدرسة السلفية السكندرية تجاه الشيعة، حيث نجدها ميثوقة في دروسهم وخطبهم، وأبرزهم الدكتور محمد إسماعيل المقدم والدكتور أحمد فريد والدكتور ياسر برهامي.

^٥ يمثلها الدكتور محمد عبد المقصود والشيخ فوزي السعيد والشيخ نشأت أحمد.

^٦ ويمثلها الشيخ مصطفى محمد والشيخ خالد صقر والشيخ سمير مصطفى.

^٧ وعلى رأسها الدكتور هشام عقدة.

^٨ برز منها خلال أطول الفترات الشيخ أسامة القوصي.

^٩ راجع: "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، الحالة المصرية، أحمد يوسف أحمد، ص ٤٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

^{١٠} راجع ما أنتجه جهاز المخابرات العامة المصرية في الفيلم الوثائقي المعنون بـ "كلمة وطن".

^{١١} أزعج أن هذا المسار هو الأمثل والأقرب للواقع في التعاطي مع الوزن النسبي للقوى الفاعلة في الداخل والخارج.

^{١٢} وهو عنوان سفر السياسة الخارجية التركية الذي وضعه رئيس الوزراء التركي الحالي أحمد داود أغلو، نشرة الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات.

^{١٣} بناءً على حوار مع أ. خالد حمزة (مدير تحرير موقع إخوان ويكي) في مكتبته بالقاهرة (يناير ٢٠١٣)، حيث علل ذلك كون الجماعة أرادت الضغط على الإمارات بالتحديد بعد أن وضعت السلطات الإماراتية ألف مصري – منتم للجماعة – رهن الاعتقال، كما أنها اعتقلت عشرين آخرين، ولم تغلق وساطة الدكتور عصام الحداد في تخفيف حدة التصعيد الإماراتي ضد الجماعة، واعتُبرت خطوة لتقويض واضعاف الحكم الإخواني في مصر، خاصة مع احتضان إمارة دبي لأحمد شفيق المرشح الرئاسي الهارب من عدة قضايا داخل مصر، وأخرها طلب النائب العام المصري من الإنترنت تسليمه للسلطات المصرية.

^{١٤} أبرزها قضية الصحابة – رضوان الله عليهم – وخاصة الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول.

^{١٥} لدرجة اضطرار المترجم الإيراني لتحريف الترجمة في هذي المواضع.

^{١٦} أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "رامين مهبانبرست" أن زيارة وزير الخارجية علي أكبر صالحلي لمصر تركز على خطة الرئيس السوري بشار الأسد ووقف العنف الجاري في سوريا، ذكر ذلك في عدة وكالات أنباء.

^{١٧} لدرجة أن المحامي ممدوح إسماعيل – وهو أحد السلفيين المستقلين – ركل سيارة الرئيس الإيراني بقدمه أثناء خروجه من مشيخة الأزهر. رابط الفيديو: <https://www.youtube.com/watch?v=Rj0n6l0otLQ>، وانظر: "ممدوح إسماعيل تعليقا على

ركله سيارة الرئيس الإيراني: "نجد" آخر شخص يمكن أن يحضر القمة الإسلامية"، على موقع وكالة أنباء ONA.

^{١٨} نقلاً عن مقال للدكتور ياسر برهامي على موقعه الرسمي.

^{١٩} <http://www.salafvoice.com/malaf.php?id=&skip=always>

^{٢٠} <http://www.anasalafy.com/catplay.php?catsmktba=٢٩٥٤>

^{٢١} <http://www.almasyalyoum.com/node/١٧٢٤٧٧١>

^{٢٢} ويضم رموزاً سلفية كالشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ أبي إسحاق الحويني، باستثناء الشيخ مصطفى العدوي الذي شارك في بعض مؤتمرات "الدعوة السلفية".

^{٢٣} انظر: "Iranian authorities close Tehran Sunni mosque"، على موقع "قناة العربية"، وانظر: "إغلاق مكان صلاة لأهل السنة في

طهران واعتقال إمام جماعته"، على موقع "سني أونلاين".

^{٢٤} "نائب الرئيس الإيراني: السلفية ستزول قريباً عن مصر"، على موقع جريدة "الوطن" المصرية:

<http://www.elwatannews.com/news/details/176990>

^{٢٥} لا يخفى على أحد حجم التطور التكنولوجي والعسكري والصناعي الجيد الذي تملكه إيران وحلفاؤها، ولولا الضغوط والعقوبات الأمريكية والأوروبية لباتت المعادلة الإقليمية بشكل مختلف. انظر في ذلك على سبيل المثال: "مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج"، علي حسين باكير، مقال منشور على موقع "مركز الخليج للأبحاث" بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

^{٢٦} مما ينبغي التنبيه عليه هو أن المؤسسات الثقافية الإيرانية تدعو بعض الشباب والنخب السلفية في مصر لحضور بعض الندوات والمؤتمرات التي تنظمها للقضية الفلسطينية وبعض قضايا العالم الإسلامي، بينما قد يندر جداً حصول العكس، وهو ما يدل على قدر من المصلحية/البرجماتية السياسية - الثقافية التي تمارسها إيران.